تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

ما هي أولويّات الحكومة بعد الثقة وماذا يقول النواب عن التعاون معها؟

نالت حكومة "الانقاذ والاصلاح" برئاسة الرئيس نواف سلام ثقة المجلس النيابي بعد يومين من مناقشة بيانها الوزاري، بنسبة اصوات عالية حيث منحها الثقة 95 نائبا وعارضها 12 نائبا فيما امتنع عن التصويت 4 نواب. وشهدت الجلسة مداخلات لـ48 نائبا، بينما تغيب 17 عن الجلسة خلال التصويت على الثقة

فيما تطرقت مداخلات النواب الى ملفات متعددة، سياسية واقتصادية وامنائية وحتى دستورية، رد رئيس الحكومة في ختام المداخلات على النواب مؤكدا التزام الحكومة ما تعهدت به في بيانها انطلاقا من الشفافية، وحرصا على اطلاق مسيرة الانقاذ والإصلاح، وتعزيز الوحدة الوطنية. واعلن عن بدء ورشة تطبيق القوانين التي لا تزال في حاجة الى مراسيم تطبيقية، وتشكيل الهيئات الناظمة لعدد من المؤسسات وخصوصا في الكهرباء، اضافة الى اطلاقة ورشة التعيينات اعتمادا على مجلس الخدمة المدنية والكفاية، ومتابعة الحكومة لموضوع الانسحاب الاسرائيلي حتى الحدود الدولية وفقا لاتفاقية الهدنة، واطلاق عملية اعادة الاعمار وعدم قبول اي مساعدات مشروطة.

"الامن العام" التقت عددا من النواب من كتل وتوجهات مختلفة، وسألتهم عن الاولويات المطلوبة من الحكومة في المرحلة المقبلة.

بيضون: سنسهل تشريعيا ونواكب كل الاصلاحات

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون قال: "رفعت حكومة الرئيس سلام شعار الاصلاح والانقاذ. وقد وضعت في رأس اولوياتها العمل على تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي اللبنانية المحتلة. موقفنا ايجابي وواضح لهذه الجهة وندعم الحكومة في تحرير آخر شبر ووقف كل الخروقات لبنود القرار 1701. الامر لا يتعلق بنقطة او خمس نقاط، بقدر ما يتعلق بالمفهوم الحقيقي للسيادة، وبترجمة فعلية لا لفظية لاحترام المواثيق والتعهدات الدولية.

كما ان التزام الحكومة اعادة الاعمار، من دون مقايضة المساعدات بأي شروط سياسية، يشكل المدخل الاساس للمرحلة المقبلة في ظل التحديات القائمة. هذا ما اكد عليه دولة الرئيس بري من ان لبنان لن يقبل تحت اي ظرف من الظروف ومهما بلغت الضغوط، التخلي عن اي شبر من ارضه او ذرة من ترابه او حق من حقوقه السيادية، وسوف يلجأ الى كل الوسائل المتاحة لحماية هذه الحقوق وصونها وتحرير ما تبقى من ارضنا من الاحتلال الإسرائيلي.

في ما يتعلق برغبة الحكومة في تطبيق ما بقي من وثيقة اتفاق الطائف من دون تنفيذ، منها اقرار اللامركزية الادارية الموسعة والسير في تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية، والسير نحو نظام المجلسين، نحن

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب الدكتور اشرف بيضون.

بالتأكيد مع إقرار قانون انتخاب نسبي على اساس لبنان دائرة انتخابية واحدة لتعزيز الانصهار الوطني بين القوى السياسية وبين اللبنانيين عموما، كعتبة اساسية للوصول الى

مجلس نيابي منتخب على اساس وطني لا طائفي. هكذا نترجم بالفعل لا بالقول تأييدنا لتطبيق مندرجات اتفاق الطائف. نحن ككتلة نيابية سنسهل تشريعيا كل جهد بهذا الاتجاه، وهو ما اكده مرارا الرئيس بري في محطات عدة، واعلن بشكل متكرر استعداده لمواكبة الحكومة ككتلة وكبرلمان في هذا الامر، وفي اي اصلاحات اخرى تريد الحكومة القيام بها.

اما في خصوص حصر السلاح في يد الدولة، فموقفنا واضح من هذه المسألة ونؤيد ما ورد في خطاب

كرم: خطة امنية لجمع السلاح

عضو كتلة القوات اللبنانية النائب الدكتور فادي كرم رأى ان اولويات الحكومة هي وضع خطة امنية من اجل تسلم السلاح وجمعه من جميع المنظمات والقوى والافرقاء التي تملك السلاح وفي مقدمها حزب الله.

وقال كرم: "نحن نعتبر انه اذا لم تبدأ الحكومة من هذا الملف، يكون كل ما تقوم به هو مجرد وهم. لا شك ان الملفات الاصلاحية مهمة واساسية ولا نستطيع بناء البلد من دون اصلاح، لكن لا نستطيع القيام بالاصلاح من دون سيادة، وحصرية السلاح هي الاساس في موضوع السيادة وانقاذ البلد. من هذا المنطلق، يجب على المجلس الاعلى للدفاع ان يضع خطة فورية لتسلم سلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني والوصول خلال اشهر الى حصرية السلاح في يد الدولة اللبنانية تماما كما نص اتفاق الطائف والقرارات الدولية واتفاق وقف اطلاق النار، وطبعا خطاب القسم وبيان الحكومة. لذلك اذا كانت فعلا الحكومة تريد ان تنجح خلال هذه الفترة القصيرة قبل الانتخابات النيابية، عليها ان تعمل في اسرع وقت لوضع برنامج لهذا الامر وتنفيذه خلال اشهر. فاذا تمكنت من القيام بهذا الموضوع، تكون نفذت عملا جبارا وقامت بدورها والتزمت كلامها، واسست لمشروع بناء الدولة الذي يطمح اليه جميع اللبنانيين. اما اذا تراخت في هذا الامر، فكل ما ستقوم به مهدد بالسقوط لحظة ضرب السيادة، وابقاء فريق لبناني بحوزته السلاح

> **اولوياتنا الملحة الاهتمام بالقضايا المعيشية**

القسم لجهة مقاربة الامر من زاوية سياسية حوارية منفتحة تضمن وحدة لبنان وبنيه، وتحميه من كل الاطماع والاخطار المحدقة به من كل حدب وصوب. من اولوياتنا الملحة ايضا، الاهتمام بالقضايا المعيشية التي باتت ضاغطة ولا تطاق، كذلك الحفاظ على اموال المودعين واعادتها الى اصحابها وهي في رأس سلم اولوياتنا ككتلة تجسيدا لوصفها بالحقوق المقدسة. وعلى الرغم من وجود اقتراحات قوانين في هذا الخصوص امام اللجان النيابية، الا ان هذا الامر يبقى من صلاحيات الحكومة التي يتوجب عليها ارسال مشروع قانون يعيد الحقوق الى اصحابها من دون اي شطب لأية مبالغ".

امين سر تكتل الجمهورية القوية النائب الدكتور فادي كرم.

> **لوضع خطة زمنية لجمع السلاح**

كمشروع توسعي في المنطقة، اي سلاح اقليمي وليس سلاحا لبنانيا. اما بالنسبة الى مجلس النواب فهو مستعد للتعاون مع الحكومة ومع الوزراء كل في وزارته، للقيام بالبرامج الاصلاحية الضرورية لاصلاح الادارة وفتح ملفات الفساد التي مرت على لبنان، ووقف الفساد بشكل صارم، وفتح تحقيق جنائي بكل الوزارات والإدارات. نحن كتكتل نيابي مستعدون للتعاون مع كل الوزارات ومع الحكومة بشكل كامل للوصول الى هذا الامر".

عبدالله: الاولوية لوقف النار

عضو اللقاء الديموقراطي النائب الدكتور بلال عبدالله لفت الى ان الاولوية الاولى لعمل الحكومة التي يجب ان تعمل عليها وتدافع عنها، هي تثبيت وقف اطلاق النار.

وقال: "على الحكومة العمل على تأمين حماية لبنان وحماية الجنوب من الخروقات والاعتداءات الاسرائيلية من خلال تكثيف النشاط الديبلوماسي، والطلب من رعاة الاتفاق وتحديدا الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والدول الصديقة، الضغط على اسرائيل للكف عن الخروقات. هذه الاولوية تتقدم على كل الاولويات، لأن من دونها لن يكون هناك استقرار سياسي وامني في لبنان، وستبقى كل الامور الاخرى معلقة.

الاولوية الثانية التي يجب التركيز عليها، هي الاهتمام بالملف الاقتصادي والاصلاحات المالية المرتبط باستكمال التعيينات في هذا القطاع، اعادة هيكلة المصارف، توضيح الخطة التي يجب من خلالها اعادة اموال المودعين والفترة الزمنية لذلك، مع توزيع المسؤوليات وليس فقط الخسائر، وصولا الى كل الاجراءات المطلوبة لكي يستعيد الاقتصاد اللبناني نشاطه. كذلك اعادة تنظيم العلاقة بين لبنان والعالم، وذلك بعدما تمنع لبنان عن دفع مستحقات اليوروبوند، وبالتالي عودة انتظام العلاقة المالية بين لبنان والعالم.

هناك مسؤولية اعادة تنشيط الادارة واجهزة الدولة ومؤسساتها، مع تمنياتنا بأن يكون ذلك ضمن خطة لتفعيل القطاع العام، لأن الدولة يجب ان تؤمن الخدمة السريعة للمواطن في اي ادارة او مؤسسة، وفي الوقت نفسه تحاول ان تلعب دور الناظم للقطاعات الاخرى. فعندما نقول

عضو اللقاء الديموقراطي النائب الدكتور بلال عبدالله.

> **للاهتمام بالملف الاقتصادي والاصلاحات المالية**

بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المؤسسات المختلفة، هناك دور اساسي للدولة التي عليها ان تكون الناظم والمراقب والحامي لمصالح الوطن والمواطن. كذلك هناك مهمة لا تقل اهمية وهي اعادة تأسيس دور الدولة في الرعاية الاجتماعية وحماية الامن الاجتماعي والصحي للمواطن، اضافة الى الاصلاحات التربوية المطلوبة للتخفيف عن كاهل اللبنانيين في التعليم الجيد في المدارس الخاصة او الجامعات، والقيام برقابة اكثر على هذه المؤسسات مع تعزيز المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية.

بالنسبة الى التعاون بين المجلس النيابي والحكومة، اعتقد ان كل الكتل النيابية وخلال جلسة منح الثقة للحكومة، ابدت في مداخلاتها استعدادها الكبير للتعاون مع الحكومة، خصوصا على قاعدة خطاب القسم والبيان الوزاري. الشريحة الاكبر من النواب كانت من المؤيدين، البعض قال انه سيراقب، بعض الكتل والقوى السياسية مثل التيار الوطني الحر قالت سنعارض ولكن من موقع بناء. اعتقد ان الاجواء مهيئة للخطوات المطلوبة من الحكومة وللاصلاحات ومشاريع القوانين في كل القطاعات، ومجلس النواب كان دائما جاهزا للتفاعل ايجابا مع هذه الملفات وبأقصى سرعة ممكنة".

بدر: الحكومة امام اختبار حقيقي

النائب نبيل بدر قال: "السبب الاساسي الذي دفعنا الى الامتناع عن منح الثقة للحكومة هو الالية التي تم على اساسها تأليفها، حيث اعتمدت الازدواجية في المعايير والاستنسابية، من دون مراعاة التوازن الوطني والعدالة في التمثيل. فتم تجاهل مكون سياسي اساسي من خلال استبعاده من عملية تشكيل الحكومة واختصاره بشخص رئيس الحكومة، مما انعكس سلبا على مبدأ الشراكة الوطنية.

اما السبب الآخر لامتناعنا عن منح الثقة، فهو الطابع العمومي الذي طغى على البيان الوزاري، حيث جاء خاليا من التزامات واضحة وآليات تنفيذية محددة، مكتفيا بعناوين فضفاضة نخشى الا تعكس خطة اصلاحية حقيقية او رؤية انقاذية ملموسة، خصوصا في ما يتعلق بأموال المودعين. في ظل الاوضاع الراهنة، التي تستوجب مصارحة المواطنين ووضع حلول عملية للازمات الاقتصادية والاجتماعية، فان هذا النهج قد يؤدي الى مزيد من فقدان الثقة بدلا من ترميمها.

من جهتنا، نتمنى كل التوفيق لهذه الحكومة في خدمة اللبنانيين. لكن من الناحية الواقعية، اذا كانت الوعود الواردة في البيان الوزاري تتطلب وقتا طويلا لتنفيذها، فمن الطبيعي ان تواجه الحكومة تحديات في تحقيقها خلال عمرها القصير. عادة، تركز الحكومات ذات المدة الزمنية المحدودة على خطوات اصلاحية سريعة وملموسة، او على ادارة الازمات وفق الاولويات الملحة. لذلك، فان نجاح الحكومة سيتوقف على مدى قدرتها على ترجمة التزاماتها الى اجراءات عملية ضمن الاطار الزمني المتاح. من هذا المنطلق، اكدنا خلال جلسة الثقة اننا سنتعامل مع الاداء بموضوعية، حيث سنثني على اي انجاز يتحقق، وسنوجه النقد البناء حيثما تدعو الحاجة، انطلاقا من ايماننا بأهمية الشفافية والمسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة.

النائب نبيل بدر.

> **ملف اعادة الاعمار وتامين الاموال اللازمة له يتصدران اولويات عمل الحكومة**

في ظل العدوان الغاشم والحرب الاخيرة على لبنان، يتصدر ملف اعادة الاعمار وتأمين الاموال اللازمة له اولويات عمل الحكومة، نظرا الى حجم الاضرار التي طالت المدن والقرى والبنى التحتية والمنازل والمنشآت الحيوية. وهذا يتطلب مقاربة شاملة تشمل وضع خطة واضحة لاعادة الاعمار، وتأمين التمويل اللازم عبر المنح والمساعدات الدولية، مع ضمان الشفافية في ادارة هذه الاموال لضمان وصولها الى المتضررين.

الى جانب ذلك، يجب معالجة الوضع الاقتصادي العام، لأن اعادة الاعمار لن تنجح من دون استقرار مالي واجتماعي. هذا يشمل التفاوض مع الجهات المالية المانحة، والعمل على اعادة الثقة بالقطاع المصرفي عبر هيكلة المصارف وتنفيذ الاصلاحات اللازمة، اضافة الى تأمين الحد الادنى من خدمات العيش الكريم للمواطنين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. الحكومة اليوم امام اختبار حقيقي، ليس فقط في اعادة الاعمار، بل في اعادة الامل والاستقرار للبنانيين. لذا يجب ان تكون خطواتها مدروسة، سريعة وفعالة لتتمكن من تخطي هذه المرحلة الدقيقة".